

إعادة إعمار سوريا: هل وصلنا إلى هذه المرحلة فعلاً؟

الكبير» ليقوم بجذب طليعة المستثمرين وغيرهم. ولكن، على الرغم من احتمال صحة افتراض كهذا، يجب ألا ننسى الأهم؛ وهو أن من الممكن ألا يكون البعد الـ«كبير» هنا خاصاً بالحجم، بل يرتبط أيضاً بالرؤية العامة التي تخص سوريا بالذات. لهذا السبب، إن مزيجاً بسيطاً من شفافية البيئة الاستثمارية، ووجود تسهيلات وتوضيحات للقوانين، بالإضافة إلى ضمانات حكومية فعلية وغيرها من تحسينات بنوية، من الممكن أن تكون أهم من أي شيء آخر. بشكل مماثل، يجب ألا ننسى أن الاقتصاد ليس عبارة عن منافسة بين الأقل والأكثر مهوبة ومهارة (كما يتنافس الطلاب في المدرسة)، بل نظام دقيق من العلاقات، هدفه قبل كل شيء تقديم المساعدة للأفراد الأقل تنافسية ضمن شروطهم الاجتماعية.

بالتوازي مع ذلك، يكون تماسك الاقتصاد في المدى البعيد معدلاً لتماسك المجتمع بكلتيه. ببساطة: كلما جرى تأمين فرص عمل أكبر للناس، وكلما آمن الناس فرص عمل لأنفسهم ولغيرهم، ازداد حجم الموارد التي ستصرف. لذلك من أجل صالح الاقتصاد والمجتمع يمكن - بحدود معينة - قياس الأمر عبر قدرة أحدهم على أن ينتج لنفسه ما يحتاجه. ذلك أن ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد لها عواقب سيئة جداً.

يبدو أن القطاع الخاص مدركاً للتحديات الحالية. النسيج، الاسمنت، صناعة السيارات والصناعات الغذائية، وغيرها جميعاً تخلق فرص عمل وتساعد في تعزيز الاقتصاد بقدر ما تسمح الظروف. القطاع الحكومي - الذي لا يزال يقوم بالجزء الخفي من مهماته بصيانة البنية التحتية (متضمنة المدارس والمشافي)، وعبر سنين الصراع التي مرت عليه، لن يحتاج للكثير ليسهم أيضاً بدوره.

المال والقوانين الداعمة، بالإضافة إلى إقلاع جديد للاقتصاد، كله سيبدأ بالعمل. لكن، يظل هناك بعداً أساسياً لمجمل الموضوع الذي لا يجب علينا نسيانه، وهو البعد الفكري. إن البناء على مستوى الفكر يظل دائماً مرتبطاً بمتطلبات العصر، إنما هي عملية على ضرورتها الملحة، تبقى بحاجة إلى وقت أطول من أي مشروع آخر.

* كاتب، ومؤسس موقع Rebuildsyria.cz المرتكز على إعادة بناء سوريا والإقليم

لها، فإن المعرض سيحافظ بالتأكيد على قيمته الرمزية الكبيرة. وهناك بالتأكيد عدة أسباب لذلك: أولاً، إن عملية إعادة الإعمار قد بدأت بالفعل. لكن التوقعات المفرطة التي تحجب الموضوع تجعل الجميع في حالة توقع بأن تتدفق المليارات فوراً. على الرغم من ذلك، إن العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة الإنتاجية الناجحة يمكن احتسابها في سياق واعد: كما هي الحال بالنسبة إلى إطلاق نوعين جديدين من السيارات (سواء المصنعة أو المجمععة في سوريا)، ما يزيد من استخراج المصادر الطبيعية

الحكومة قامت بجزء خفي من إعادة الإعمار عبر صيانة البنية التحتية

أو من ديناميكية قطاع البناء. ثانياً، إن أي عملية إعادة إعمار يراد منها تشكيل اقتصاد متماسك يجب أن تعتمد أولاً على المجتمع في هذا البلد. من ينتظر قدوم شركات أجنبية كبيرة وشهيرة لتأتي وتوظفه، فمن المرجح أن ينتظر إلى الأبد. لكن بعض السوريين قد علموا مسبقاً كيفية الاستفادة من قدراتهم الإنتاجية المحلية. هذا ما نجده لحسن الحظ في عدة أماكن (مثل مدينة السويداء وريفها ذوي الإنتاج المحلي المتميز)، فيما تنتظرهم فرص كبيرة (ليس فقط الحصاد أو الإنتاج، بل أيضاً إضافة قيمة إلى منتجاتهم وتسويقها بصنع فرقا إضافياً).

ثالثاً، ظهور بعض النتائج يحتاج وقتاً. بمعزل عما إذا تحدثنا عن خطط لبناء المحال التجارية المدمرة، أو برامج للتطوير الزراعي أو خريطة طريق لتنظيم عودة جزء من اللاجئين، إضافة إلى التنظيم والخطط المبينة بوضوح، والقوانين الاقتصادية المناسبة - ومن الممكن ألا تكون نتائج هذه الإجراءات واضحة دائماً. إن بداية عام 2018 هي أيضاً موضع جدل، خصوصاً في ظل توقعات بإصدار قوانين جديدة تلائم المرحلة.

من المحتمل أن يقول البعض هنا بأن سوريا لا تزال في انتظار «المشروع

على أطراف مرتبطة بنحو مباشر أو غير مباشر برأس المال العالمي. هل يمكن أن تتماثل مصالح هؤلاء - إذا وظفوا تلك الأموال في إعادة الإعمار - مع ما يريده السوريون حقاً؟ ثالثاً، إن المال وحده - في ما يخص مشاريع كهذه - لا يمكنه أن يقدم حلولاً. ما يهم في الحقيقة هو كيفية التوزيع بطريقة متوازنة ومدروسة بحيث تُحفز الحركة الاقتصادية بأفضل طريقة ممكنة. إن ذلك مرتبط بعمليات يجب أن تجري بفعالية خلف عملية إعادة الإعمار المباشرة على الأرض. لذلك من الواجب إيجاد طرق لتأمين تلك العمليات عبر عدة خطوات، بينها القضاء على إمكانية حدوث الفساد في حين حضور الأموال، وفتح قنوات فعالة لحركة الأموال عند الحاجة إليها، وتجهيز ضمانات للأموال - في حين حضورها - لتتلاقى الأهداف المرجوة منها، بمساعدة السوريين حتى يساعدوا أنفسهم.

يمكن أحدهم القول إن القليل في بعض الأحيان يعني الكثير. لكن من الواضح أن هذا ليس صحيحاً، خصوصاً في بلد يحتاج إلى عملية إعادة إعمار واسعة. لكن - بديهياً - ما الذي يمكن أن يكون في حاجة إليه في النهاية أكثر من المال؟ هذا سؤال بسيط ومنطقي. في رأينا، إن العنصر الأساسي يكمن في خلق بيئة شفافة كلياً، بحيث تجري عملية إعادة الإعمار بسلاسة. وحتى يصبح بالإمكان وجود بيئة شفافة كذلك، يجب توافر قوانين عادلة وواضحة يُدار عبرها تدفق الأموال، ومن الواجب توافرها قبل عملية التدفق تلك. وإلا، فبدلاً من منظومة مؤهلة للقيام بتوزيع مناسب للإمدادات في جميع الحقول الاقتصادية، فمن المرجح أن نجد أنفسنا أمام قفزة أو اثنتين، لن نستفيد منها سوى «الحيتان» الكبيرة، بينما يُسحق الباقون الصغار.

تماشياً مع كل ما سبق، هنالك عامل مهم، هو عامل الزمن. بمعزل عن بقايا الصراع الحاضرة حتى الآن على الأرض السورية، من الواضح أن التوقعات بتحسن الأوضاع لم تكن أفضل من الآن في الأوقات السابقة، ما يمكن اعتباره في الوضع الحالي عدداً تنازلياً للبدء بإعادة الإعمار.

إن معرض دمشق الدولي بالتأكيد يمثل تمهيداً لذلك. حتى في حال عدم الإعلان رسمياً لبرامج إعادة الإعمار الكبرى، والقوانين والتدابير الواضحة المرافقة

تتمعد امال كبيرة على معرض دمشق الدولي التاسع والخمسين، الذي سيُفتتح في دمشق، بدءاً من اليوم وحتى 26 من الشهر الجاري. ومن المتوقع أن يحضر معظم من يملك رؤية ما حول إعادة الإعمار من داخل سوريا وخارجها. وبناء على التحضيرات المعانة للمعرض وكيفية تقديمها، فإن من الملح أن نطرح السؤال: هل سيطلق المعرض فعلياً شرارة المشروع المتكامل والواسع لإعمار سوريا؟

أندريه كراتكي*

هنالك العديد من التقديرات لمجمل الخسائر التي سببتها الحرب، وتحدثت في معظمها عن مبلغ تقريبي قدره 200 مليار دولار. إن الذكر المتكرر لهذا الرقم يعطي انطباعاً بأن تكاليف إعادة الإعمار يجب أن تصل إلى هذا الحد، أو ربما أكثر. إضافة إلى افتراض ساذج مسبق بأن هناك من سيدفع «الفاكتورة» كاملة، ولمرة واحدة. ذلك - بالطبع - أسلوب غير واقعي وغير صحيح لمقاربة الموضوع.

أولاً، وقبل أي شيء، لم يؤكد لنا أحد أن البلاد في حاجة لكل ذلك المبلغ لصيانتها وإدارتها، بما تقتضيه احتياجات مواطنيها بالكامل. ولم يتحدث أحد عن وجود خطة ما للعودة إلى الوضع السابق للحرب تماماً. على الرغم من ذلك، ليس هنالك خطة واضحة للمضي قدماً بطريقة أخرى مختلفة كلياً، من الممكن أن تتضمن اعتماداً أقل على الآخرين والتركيز على السوريين أنفسهم.

ثانياً، من المهم معرفة المصدر الذي ستأتي منه الأموال (مع افتراض التمويل الخارجي). فبعض المنظمات العالمية التي أعلنت المبلغ المدعى رسمياً بأنه يحدد تكاليف الحرب، محسوبة



ولفتت مصادر تركية إلى أن الخطط التركية لخوض عملية عسكرية جديدة في محيط عفرين، هي أحد الملفات الرئيسية التي يناقشها زوار أنقرة. وبدلاً لافتاً في تصريحات جاويش أوغلو، إشارته الواضحة إلى أن روسيا «تفهم الحساسيات التركية» تجاه «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي، أكثر مما تفعل الولايات المتحدة التي تستمر في تقديم الدعم له بشكل «يهدد أمن تركيا».

(الأخبار)

الأميركي - الروسي

أحد جنود جيش العدو الإسرائيلي على الشريط الفاصل في الجولان المحتل (أ.ف.ب)



الجانب الروسي «محبطة»... وعندما نتحدث معهم عن الخطر الإيراني «يبتسمون». ويتابع: «الروس لا يفهمون ما نريد منهم وما نقوله لهم، وهم يرون إيران عنصر تحقيق استقرار في المنطقة».

المزاق الإسرائيلي، كما يتضح من مواقف مسؤولي تل أبيب وتحركاتهم وأيضاً تهديداتهم الكلامية، أنهم غير قادرين على التعايش مع فشل رهانهم على حرب خيضة ضد الدولة السورية بهدف إسقاطها وحلفائها. لقد راهنت إسرائيل على هذه النتيجة طويلاً، وكانت مطمئنة إلى أنها قادرة على تحقيق مصالحها في كسر أعدائها. ورغم خسارة الرهان، لا تزال تصر على تحقيق نتائج هذه الحرب كأنها الجهة التي انتصرت فيها.

مع إيران، والثانية عندما تجاهلت طلباتها حول سوريا والوجود الإيراني فيها والتواصل الإقليمي منها باتجاه المتوسط. وعلى هذه الخلفية، فإن «خيبة أمل إسرائيل إزاء سياسة الولايات المتحدة أخذة في الازدياد».

ويضيف ذلك الوزير: «قبل اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سوريا، عُقدت اجتماعات ثلاثية بين إسرائيل والولايات المتحدة وروسيا، وأرسلت إسرائيل جميع مطالبها ومخاوفها مدعومة بمواد استخباراتية، لكن في نهاية المطاف، الاتفاق الفعلي الذي يجري وضعه لا يتناول إطلاقاً التدخل أو الاختراق الإيراني» في سوريا.

لجهة الموقف الروسي، أكد مصدر أممي إسرائيلي رفيع المستوى للموقع نفسه أن المباحثات مع

إسرائيل تجاه الاتفاق ومدرجاته، كما تكشف الصعوبة التي تواجهها إسرائيل في ثني الجانبين ودفعهما إلى تعديل اتفاقهما، وإبعاد إيران وحزب الله، التهديد الأخذ بالتعاطف، كما وصف كوهين في عرضه أمام وزراء الحكومة الإسرائيلية، حيث أضاف أن الجهود الرامية إلى تغيير الاتفاق مستمرة، لكن الطموحات الإسرائيلية حتى الآن «لم يستوعبها الجانب الأميركي».

في هذا السياق، أشار وزراء في الحكومة الإسرائيلية، خلال اتصالات منفصلة مع موقع «المونيتور» بنسخته العبرية، إلى أن الاتفاق الأميركي - الروسي هو «فشل استراتيجي كبير جداً». وأكد أحد الوزراء أن الولايات المتحدة ألقت بإسرائيل أمام «عجلات الحافلة» مرتين: الأولى نتيجة الاتفاق النووي

تل أبيب تشكيل وفد أممي رفيع في محاولة لإقناع واشنطن «مهنيًا» بضرورة تعديل الاتفاق الذي عجزت حتى الآن عن تعديله.

لكن مهمة الوفد صعبة، وذلك عائد إلى تعقيدات المشهد السوري والجهات المؤثرة فيه، إذ إن الولايات المتحدة جهة فعالة من بين جهات أخرى لا تقل تأثيراً عنها. ونتيجة هذا التعقيد، إذا كان الوفد الإسرائيلي سينجح في دفع الإدارة الأميركية إلى تفهم قلق إسرائيل، فإن من الصعب ترجمة هذا التفهم أفعالاً ومواقف عملانية من شأنها أن تعدل الاتفاق القائم بينها وبين روسيا.

في الأيام القليلة الماضية، صدرت مواقف و«تسريبات» عن وزراء ومسؤولين إسرائيليين كفيلة بالإضاءة على «مشكلة ومازق»